مجلة العلوم الإنسانية العدد31 - جوان 2009 ، المجلد ب، ص.ص.35-51
بحوث اقتصادية

الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري: تطوره ومحدداته

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على نمو الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري والعوامل المؤثرة فيه منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية سنة 1994.

انطلاقا من قاعدة النظرية الاقتصادية، فإن من أهم العوامل المحددة للسلوك الاستثماري للقطاع الخاص، الدخل (الناتج) القومي، أسعار الفائدة، معدل التضخم والتغيرات في مخزون رأس مال البلد. إلا أن هذا الأمر يختلف عندما يتعلق ببلد نامي أين تكون درجة عدم تجانس الاستثمار بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة عالية نسبيا.إن معرفة محددات استثمار القطاع الخاص الجزائري ستقدم تفسيرا أفضل للسلوك الاستثماري لهذا القطاع ومن ثم إمكانية التنبؤ بأدواره التنموية مستقبليا.

د. برحومة عبد الحميد
كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير
جامعة المسيلة،
الجزائر

لقد حظي القطاع الخاص الجزائري بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية منذ 1988، أين بدأ التفكير الجدي في دفع جهود القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. ومن أجل إرساء قواعد جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص تتماشى والتوجه الجديد للاقتصاد، صدر القانونان 11/88 و25/88 والمتعلقان بتوجيه الاستثمارات الخاصة. القانونان كانا بمثابة بادرة لظهور الاستثمار الخاص بأسس جديدة تتلاءم والتغيرات الداخلية والخارجية للبلاد، واعترافا صريحا بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. هذه الجهود دعمت بإصدار قانون 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار الخاص، مجسدا للسياسة الجديدة للاستثمار، ويعتبر هذا القانون
حجرالزاوية لإرادة الانفتاح الاقتصادي،ويركز هذا القانون على ما يلي:

Abstract

This paper aims to give a brief explanation to the evolution of the Algerian Private Sector Investment Demand and the factors influencing it since the start of the economic reforms in 1994.

Starting from The theoretical framework, it can be said that the main determinants are the GDP, the rate of interest, the inflation rate and the variation in capital stock. However. this is not the case in a developing economy in which the degree of economic heterogeneity is high.

Knowing, the factors which have influences on the private sector investment decisions, this will give a better explanation to the behaviour of this variable and enables to estimate its future role in economic development.

© جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009

- إنهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام.
- تسهيل الضمانات المشجعة على الاستثمار على المستويين الجبائي والجمركي.
- العمل على تسهيل كل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.

I- تطور الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري منذ 1994:

لقد أثبت القطاع الخاص مكانته في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث بلغت مساهمته في خلق القيمة المضافة نسبة 55% في سنة 2000 خارج قطاع المحروقات، محققا بذلك رقم أعمال يقدر بـ 12 مليار دولار. كما عرف هذا القطاع نسبة نمو تتراوح بين 6 % إلى 8 % في الخمس سنوات الأخيرة، مع نسبة نمو تقدر بـ 11% في قطاع الفلاحة و20 % في القطاع الإلكتروتقني سنة 2000. ويشير تقرير "للأونكتاد" أنه تم تسجيل 43000 مشروع استثماري للقطاع الخاص منذ 1993 منها 37 % في قطاع الصناعة. كما يشير التقرير أن أكثر من 7000 مشروع تم توجيهها لتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بمبلغ يقدر بـ 7 مليار دولار[1].

إن الإرادة الحقيقية لترقية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في فسح المجال للحوار البناء بين السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين الخواص، مع محاربة كل أنشطة السوق الموازية والتي تهدد بشكل مباشر نشاطات القطاع الخاص. إن هذه الجهود جعلت عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة ينمو بشكل سريع في السنوات الأخيرة[2]. إلا أن هذه الجهود لازالت غير كافية مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، وبقى هناك تخوف كبير من عمليات الخوصصة والتي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 1994 نتيجة عدم قدرة الخواص المحليين على استيعاب نشاطات القطاع العمومي. لهذا كانت الفترة ما بين 1996 و2001 فترة عرفت فيها عمليات الخوصصة تراجعا كبيرا، إلا أنه وبعد صدور المرسوم التشريعي رقم: 04/01 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وانطلاق مخطط دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 أعطيت دفعة جديدة لتوسع برنامج الخوصصة وتوسع نشاطات القطاع الخاص. وكان من أهداف هذا المخطط تسهيل مساهمة القطاع الخاص في الفلاحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تهيئة مناطق النشاط الصناعي وإسهام المتعامل الخاص في إنجاز المشاريع الاقتصادية في كل ولايات الوطن[3].ولقد خلص تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2003 إلى النتائج التالية:

- أن عدد التصريحات بالاستثمار على المستوى الوطني قد ارتفع إلى 6344 بمبلغ إجمالي يقدر ب 433 مليار دينار مع خلق 102000 منصب عمل؛
- أكثر من 99% من التصريحات بالاستثمار تتعلق بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) ؛
- 80 % من هذه المشاريع تتعلق باستثمارات لا تزيد تكلفتها عن 50 مليون دينار، أما الباقي فتتراوح تكلفتها بين 50 إلى 100 مليون دينار؛
- تم تمويل 63 % من المشاريع و التي لا تزيد قيمتها عن 50 مليون دينار بواسطة قروض البنكية.

ويشير تقرير "الأونكتاد" لسنة 2003 أنه ورغم الجهود المبذولة في إعطاء وتوسيع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، إلا أن الإنتاج الفعلي لم يتعدى 60% من طاقاتها، و يرجع ذات التقرير ذلك لصعوبة الحصول على القروض البنكية، حيث 19% من هذه المؤسسات فقط استطاعت أن تتعامل مع البنوك. وما يواجهه المستثمر الخاص في الجزائر الصعوبات في إيجاد مصادر لتمويل استثماراتهم من جهة والمساحات العقارية من جهة أخرى[4].

حسب التقارير السنوية لوزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، فإن عدد المؤسسات قد عرف تزايدا كبيرا خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث وصل عددها مع نهاية سنة 2004 إلى 72869 مؤسسة خاصة من أصل 225449 مؤسسة، كما هو مبين في الجدول (02)، والمتعلق بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط. كما تبين الإحصائيات لسنة 2004 أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص يمثل نسبة 72,04 % من إجمالي هذا النوع من المؤسسات، أما بالنسبة للقطاع العمومي فيتكون من 778 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أصل 1300 مؤسسة عمومية.

كما كان من نتائج برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والتشريعات الخاصة بتطوير الاستثمارات التابعة للقطاع الخاص منذ 2001، الرفع من مساهمة القطاع الخاص في التقليص من معدلات البطالة، والجدول التالي يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد مناصب العمل التي تم توفيرها خلال الفترة من 2002 إلى 2004 [5]:

الجدول (01): تطور مستوى التشغيل في المؤسسات الخاصة للفترة 2002- 2004

السنــة	2002	2003	2004
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	189552	207949	225449
عدد مناصب العمل	538055	550386	592758

Source : Ministère des PME et l'Artisanat, Janvier 2005, Site, www.pmeart-dz.org.

الملاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن هناك تزايدا لمساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب العمل خلال الفترة، حيث بلغ عدد المناصب الجديدة في سنة 2004 لوحدها 42372 منصب عمل، في حين أن عدد مناصب العمل لنفس النوع من المؤسسات والتابعة للقطاع العمومي لم يتعدى 71826 منصب مع نهاية سنة 2004

إن تنوع نشاطات مؤسسات القطاع الخاص مع تكييف السلطات العمومية للتشريعات والقوانين المنظمة لعمل هذا القطاع ضروريان لضمان التحول السليم إلى اقتصاد السوق. ولعل النصوص القانونية التي تم صدورها منذ 2001 وخاصة القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11

نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض الصغيرة والمتوسطة والمرسوم التنفيذي قم 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل مهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها لهو أكبر دليل على نية السلطات في تسهيل إجراءات الاستثمار في هذا المجال.

الجدول (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاعات النشاط	المؤسسات الخاصة لسنة 2003	حركة المؤسسات سنة 2004				
		مؤسسات جديدة	إعادة تنشيط المؤسسات	توقف المؤسسات	مقدار الزيادة	عدد المؤسسات الخاصة سنة2004
الفلاحة و الصيد	2477	304	14	47	247	2748
الطاقة و المياه	56	4	0	0	4	60
قطاع المحروقات	467	41	0	3	38	505
خدمات و أشغال بترولية	130	19	1	2	18	148
المناجم	510	40	4	5	39	549
ISMME	6754	416	36	80	372	7126
مواد و بناء	5766	236	39	92	183	5949
أشغال عمومية	65799	7440	821	1191	7070	72869
كيماويات	1614	121	12	20	113	1727
صناعة غذائية	13058	767	76	228	615	13673
صناعة نسيجية	3624	143	28	61	110	3734
صناعة جلدية	1384	87	8	20	75	1459
صناعة الخشب و الورق	8401	608	106	115	599	9000
صناعة متنوعة	2912	163	18	32	149	3061
نقل و إتصالات	18771	1703	144	324	1523	20294
تجارة	34681	3566	236	529	3273	37954
فندقة	13230	1009	93	229	873	14103
خدمات مقدمة للمؤسسات	9876	1021	69	123	967	10843
خدمات مقدمة للعائلات	15927	1087	191	272	1006	16933
مؤسسات مالية	669	54	3	8	49	718
أشغال عقارية	541	54	8	12	50	591
خدمات للجماعات المحلية	1302	104	13	14	103	1405
المجموع	**207949**	**18987**	**1920**	**3407**	**17500**	**225449**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2004، الموقع على الانترنت:
http://www.pmeartdz.org/fr/telch_documents/bulletin%202004.pdf

وفي هذا الإطار يشير تقرير لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2004 وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (ANDI) أنه تم تسجيل 3484 مشروع في سنة 2004 بقيمة إجمالية للاستثمار تقدر بـ 386402 مليار دينار مع توقع خلق 74173 منصب عمل جديد. الجدول (03) يوضح طريقة توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط.

الجدول (03): توزيع تصريحات الإستثمارات حسب القطاعات لسنة 2004

القطـــاع	عدد التصريحات بالاستثمار	قيمة الإستثمار (مليار دج)	عدد مناصب الشغل المتوقعة
الصنـــاعة	1272	154,214	30929
النقـــل	830	31,170	8920
الأشغال العمومية	696	56,595	19844
الفلاحـــة	293	9,847	3572

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقرير 2004، الموقع على الإنترنت: www. pmeart-dz.org.

كما جاء في التقرير أن التصريحات بالاستثمار للقطاع الخاص تمثل الأغلبية من التصريحات على مستوى القطر، أي أنها تمثل نسبة 97,59 % وبقيمة 349,503 مليار دينار، في حين أن قيمة التصريحات الجديدة للقطاع العمومي بلغت 17,263 مليار دينار سنة 2004 والمتبقي تمثل استثمارات مشتركة (عمومي– خاص) [6]. كما يشير ذات التقرير أن عدد المشروعات الجديدة لسنة 2004 تقدر بـ 2843 مشروع أي أنها تمثل 81,60 % من إجمالي المشاريع، وأن عدد المشروعات المخصصة لتوسيع النشاط تقدر ب 624 مشروع أي بنسبة 17,91 %

وتمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص غالبا عن طريق القروض البنكية. إلا أن وجود مصدر واحد للتمويل يتمثل في الجهاز المصرفي وغياب شبه تام للسوق المالية لازال يطرح العديد من المشاكل وأهمها[7]:

أ- محدودية التمويل المصرفي من حيث الصيغ والإجراءات: حيث يتميز التمويل المصرفي في الجزائر بمحدوديته الصيغية وتعقيدات إجراءاته، مما جعل الوساطة المالية غير قادرة على التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي.

ب- محدودية التمويل المصرفي من حيث التكلفة و الضمانات: إن مشكلة الضمانات وتكلفة التمويل قد أضحتا عائقا أمام مرونة تعامل الجهاز البنكي مع المستثمرين، مما أثر سلبا على طريقة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع عائقا أمام تطور المشروعات.

ج- محدودية التمويل من حيث الأولوية والحجم: الذي يتضح من طرق التمويل المصرفي الحالية أن حصة المشروعات الفردية والمصغرة والصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم والشروط والأولويات، حيث انعكس ذلك على حرمان المشروعات الإنتاجية، وفي نفس الوقت عمل على تشجيع أنشطة المضاربة وتوسعت دائرة المضاربة التجارية على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر المزيد من السلع والخدمات ومناصب الشغل.

ورغم أحادية مصدر التمويل إلا أن جهود الإصلاحات لم تستثني هذا الجانب، وقد انصب اهتمام السلطات في إعادة النظر في طريقة عمل الجهاز المصرفي وجعله يتماشى والانفتاح الاقتصادي. في هذا الصدد يشير تقرير لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه تم منح 246866 شهادة اعتماد لمشاريع استثمارية من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في سنة 2004. العمليات الاستثمارية المتعلقة بهذه الشهادات ستسمح بتوفير 680998 منصب عمل. مع نهاية السنة نفسها تم التمويل الفعلي ل 59070 مشروع استثماري صغير الحجم من طرف الوكالة بقيمة إجمالية تقدر بـ 101,3 مليار دينار ويتوقع أن تخلق هذه المشاريع 165640 منصب عمل جديد. الجدول (04) يوضح طريقة توزيع المشروعات الاستثمارية الممولة حسب السبعة قطاعات الأولى:

الجدول (04): توزيع المشروعات الصغرى الممولة عن طريق ANSEJ سنة 2004

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	عدد المناصب المتوقعة	تكلفة الإستثمار (مليار دج)
الخدمات	14857	25,15	41889	21,89
نقل المسافرين	11967	20,26	29968	20,89
نقل البضائع	9705	16,43	20053	18,59
الحرف	8012	13,56	29777	14,48
الفلاحة	7567	12,81	19374	12,43
الصناعة	2797	4,74	10406	61,39
أشغال عمومية	1900	3,22	7907	38,04

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تقرير 2004، الموقع على الإنترنت: www.pmeart-dz.org.

II – محـددات الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري

تتأثر القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص في الاقتصاديات المتجانسة بجملة من العوامل و أهمها: أسعار الفائدة، الناتج أو الدخل القومي، معدلات التضخم والسياسات الضريبية المتبعة، وفيما يلي سنتعرض إلى مدى تاثير هذه العوامل على مشروعات القطاع الخاص الجزائري:

II-1 الاستثمار الخاص المحلي وأسعار الفائدة

يعتبر سعر الفائدة أداة الربط بين القطاع المالي والنقدي من جهة والقطاع الفعلي من جهة أخرى حسب التحليل الكينزي، كما أنه يمثل تكلفة رأس المال المستثمر وسعر خصم التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع. لقد واكب تحرير أسعار الفائدة في الجزائر مسار الإصلاحات الهيكلية منذ انطلاقها، حيث تم تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1990، أما أسعار الفائدة على الإقراض من هذه البنوك ظلت

خاضعة لحد أقصى نسبته 20 % سنويا. ونتيجة لذلك ظل هذان النوعان من أسعار الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة 1993-1994، لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن توخي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة في الفترة 1992-1993. لقد اتخذت الحكومة الجزائرية خطوة هامة بموجب برنامج الإصلاحات الاقتصادية سنة 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك التجارية، ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسب الفائدة على الإيداع ونسب الفائدة على الإقراض، وقد ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995[8]. لقد أدى تحرير أسعار الفائدة في الجزائر مع تراجع معدلات التضخم بفضل إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار فائدة حقيقية وموجبة منذ بداية عام 1996. الشكل البياني رقم (01) يوضح تراجع أسعار الفائدة على القروض البنكية منذ تحريرها وإلغاء الحد الأقصى على أسعار الفائدة في سوق المال في أبريل 1994.

الشكل (10): أسعار الفائدة للفترة: 4991 - 4002

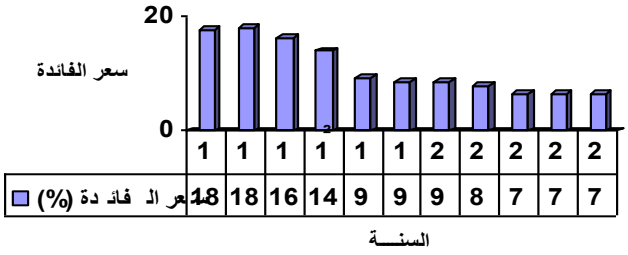

Source : Ministère des Finances,Rapport Annuel 2004, Site : www.finances-algerie.org .

ويشير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2002 بأن أسعار الفائدة تقلصت إلى 6,5 % مع نهاية شهر ديسمبر لنفس السنة، أي تراجع بنقطة ونصف على مستوى المعدل الأدنى مقارنة بنفس الفترة من سنة 2001 [9]. لقد عرفت أسعار الفائدة الدائنة عموما استقرار في الفترة ما بين 2003 و 2004 ب 6,5 % و يرجع ذلك إلى الاستقرار في الوضعية النقدية للجزائر باعتبارها شرطا أساسيا لتنمية الاستثمار.

ورغم استقرار أسعار الفائدة في الفترة الأخيرة، إلا أن بعض البنوك خفضت أسعار الفائدة المتعلقة بالقروض الموجهة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية. فعلى سبيل المثال خفض بنك الفلاحة و التنمية الريفية سعر الفائدة على القروض الاستثمارية إلى 5,25 % في السداسي الثاني من سنة 2003، إلا أنه أعاد استقراره عند 6% مع بداية سنة 2004 في نفس البنك[10].

لقد ساهم الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة الحقيقية منذ الإصلاحات في تشجيع الاستثمار خاصة بالنسخة للقطاع الخاص، فمن خلال الجدول التالي نلاحظ التزايد المستمر لقروض القطاع الخاص والموجهة في غالبيتها إلى الاستثمار الإنتاجي:

الجدول (05): توزيع القروض حسب القطاعات الوحدة (مليار دج)

القطاع	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القطاع العام	632,6	733,7	929,6	701,8	740,3	715,8	791,4	859,3
القطاع الخاص	**108,6**	**172,4**	**221**	**291,7**	**337,9**	**551**	**588,5**	**675,4**
الإدارة المحلية	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3
المجموع	**741,3**	**906,2**	**1150,7**	**993,7**	**1078,4**	**1267,1**	**1380,2**	**1535**

Source : Ministère des Finances, « Les indicateurs de l'économie Algérienne », Site : www.finances-algerie.org.

الملاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر للقروض الموجهة للقطاع الخاص، خاصة في الفترة من 2001 إلى 2004 أين عرف الطلب على القروض لغرض تمويل الاستثمار تزايد كبير حيث قفز من 337,9 مليار دينار في سنة 2001 إلى 675,4 مليار دينار في سنة 2004. التزايد الكبير في الاتفاق الاستثماري للقطاع الخاص يفسر بالتراجع الملحوظ في أسعار الفائدة التنافسية بين البنوك التجارية. هذا على عكس ما يلاحظ بالنسبة للقروض الاستثمارية الموجهة للقطاع العمومي التي عرفت تذبذبات خلال الفترة رغم انخفاض أسعار الفائدة، حيث بلغت 929,6 مليار دينار سنة 1999، ثم أخذت تتراجع وفي تذبذب من سنة إلى أخرى في الفترة من 2000 إلى 2004، وهذا يوحي بعدم فعالية أسعار الفائدة في التأثير على الإنفاق الاستثماري للقطاع العمومي.

يشير التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي المعد في فيفري 2005، أن الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص في الجزائر قد عرف تراجعا في الفترة 1999 إلى 2000. إلا أنه وبفضل برنامج خوصصة المؤسسات العمومية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم اعتماده للفترة 2001 إلى 2004 والتحسن المستمر للوضعية المالية والنقدية للجزائر، قفز الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص من 10,19 مليار $ في سنة 2001 إلى 14,85 مليار$ سنة 2004.

الشكل (20): إستثمارا ت القطاع الخاص الجزائري خلال الفترة : 9991- 4002

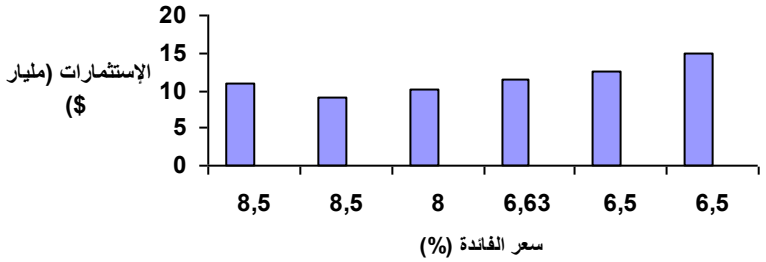

Source : Ministère des Finances rapport annuel 2004, site : www.finances-algerie.org.

ما يلاحظ من خلال الشكل أعلاه التأثير الإيجابي لأسعار الفائدة الدائنة الحقيقية للبنوك التجارية الجزائرية بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص والتي تمثل في معظمها مشروعات صغيرة ومتوسطة. فانخفاض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية من 8,5 % إلى 6,5 % خاصة في الفترة 2000 إلى 2004 أدى إلى زيادة وتوسع وتنوع مشروعات القطاع الخاص.

2-II الاستثمار الخاص المحلي والدخل القومي:

لقد أعطت المجهودات المبذولة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية من حيث خلق القيمة المضافة والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام. لقد ساهم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في توسع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات حيث تم تسجيل زيادة في الصادرات بنسبة 17,34 % سنة 2004 مقارنة بالسنة السابقة، أي بقيمة 788 مليون $. والجدول (06) يوضح تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات:

أما في جانب الواردات فإن القطاع الخاص سجل نسبة 74% من إجمالي الواردات في سنة 2004، أي ما قيمته 13,4 مليار $، بحيث أن عدد عمليات الاستيراد من طرف القطاع الخاص وصل إلى 34173 عملية في سنة 2004. والجدول (07) بين أهم عمليات الاستيراد للقطاع الخاص لسنة 2004 [11]:

حسب تقرير لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مساهمة القطاع الخاص (بما في ذلك قطاع المحروقات) في الناتج القومي الإجمالي قد وصلت إلى 1622,8 مليار دينار في سنة 2001 وهو ما يعادل 46 %.

الجدول (06): الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة 2003-2004

المواد	سنـــة 2003		سنـــة 2004		نسبة التطور
	القيمة (مليون$)	(%)	القيمة (مليون$)	(%)	(%)
زيوت ومشتقات بترولية	187,40	27,85	125,40	15,91	-33,08
أمونياك	88 ,30	13,12	116,40	14,77	31,82
حديد	27,70	4,12	75,20	9,54	171,48
فضلات حديد وصلب	27,20	4,04	70,00	8,88	157,35
فوسفات معدني	44,00	6,54	43,00	5,46	-2,27
زنك مركب	19,30	2,87	25,60	3,25	32,64
فضلات نحاسية	21,30	3,16	24,10	3,06	13,15
غازات	25,60	3,80	21,50	2,73	-16,02
تمور	16,50	2,45	18,80	2,39	13,94
الكحول و مشتقاتها	26,30	3,91	16,60	2,11	-36,88
المجموع	**483,60**	**72,00**	**536,6**	**68,1**	**17,34**

Source : Ministère des PME et Artisanat, Rapport Annuel 2004, p : 36.

الجدول (07): واردات القطاع الخاص لسنة 2004

	عدد العمليات	القيمة (مليون$)	(%)
السلع الاستهلاكية الغذائية	1991	2740	76
السلع الوسيطة	8813	3451	75
سلع التجهيـــز	13179	4901	68
سلع استهلاكية غير غذائية	10190	2367	68
المجمـوع	**34173**	**13459**	**74**

Source : Ministère des PME et Artisanat, Rapport Annuel 2004, p : 37.

كما وصلت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات في نهاية سنة 2003 إلى 1884,2 مليار دينار ما يعادل نسبة 77,1 %. ويمكن تلخيص مساهمات القطاع الخاص منذ 1999 في الناتج المحلي في الجدول التالي:

الجدول (08): تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة: 1999 - 2003

الوحدة مليار دولار

2003		2002		2001		2000		1999		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	**القطاع**
22,9	550,6	23,1	505	23,6	481,5	25,2	457,8	24,6	420	**القطاع العام**
77,1	**1884,2**	**76,9**	**1679,1**	**76,4**	**1560,2**	**74,8**	**1356,8**	**75,4**	**1288**	**القطاع الخاص**
100	2434,8	100	2184,1	100	2041,7	100	1814,6	100	1708	المجموع

Source : Ministère des PME et Artisanat, Rapport Annuel 2004, p 38.

ما يلاحظ عند المقارنة بين مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات أن هناك تناقصا مستمرا لمعدل مساهمة القطاع العام خارج المحروقات، وتم إحلاله بتنامي دور القطاع الخاص. من خلال ذلك يتم استنتاج أن التدني المستمر لدور القطاع العام خارج المحروقات هو عامل أساسي محدد لتوسع استثمارات القطاع الخاص المحلي في الفترة 1999- 2003.

إن السؤال الذي يمكن طرحه الآن هو ما انعكاس التطور في الناتج المحلي الخام في السنوات الأخيرة على استثمارات القطاع الخاص المحلي؟ والإجابة على هذا السؤال ستمكن من معرفة أهمية الدخل القومي كعنصر محدد للاستثمار الخاص المحلي.

إن الوفرة المالية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في الجزائر في الفترة الأخيرة ناتجة أساسا عن الزيادة المعتبرة في الناتج المحلي الخام والذي قفز من 48,7 مليار $ في سنة 1999 إلى 82,5 مليار$ في سنة 2004. هذه الزيادة جعلت من النظام المصرفي أكثر مرونة من ذي قبل في منح القروض الاستثمارية للقطاع الخاص، خاصة تلك الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث قفزت من 221 مليار دينار إلى 675,4 مليار دينار. والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الخام خلال السنوات الستة الأخيرة:

الشكل (30): علاقة إستثمار القطاع الخاص بالناتج المحلي الخام خلال الفترة : 9991 - 4002

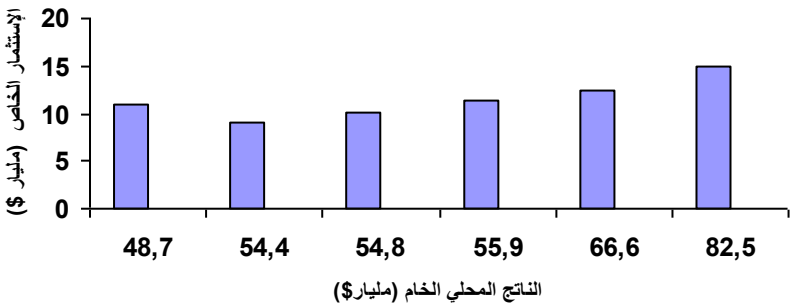

Source: Ministère des Finances, Rapport Annuel 2004, et IMF Country Report N° 05/50, February 2005.

ما يلاحظ من خلال الشكل أن الاتجاه العام للاستثمار الخاص خلال الفترة يعبر على الاستجابة القوية لمشروعات القطاع الخاص لنمو الناتج المحلي خاصة خلال الفترة 2000 إلى 2004، ويرجع ذلك إلى تزايد ثقة المستثمرين المحليين، ومرونة النظام البنكي في منح القروض الاستثمارية، خاصة بعد توفر القوانين المنظمة لعلاقات العمل والتحفيز الجبائية والضمانات التي تعكس النية الصادقة للسلطات العمومية في المضي قدما نحو إصلاحات اقتصادية حقيقية.

II-3 الاستثمار المحلي الخاص ومعدل التضخم:

تثبت العديد من الدراسات بأن ظروف عدم التأكد التي تحول دون التقدير السليم لمعدلات التضخم في الاقتصاد تعتبر من المحددات الرئيسية للطلب الاستثماري. بالإضافة إلى أن معدلات التضخم تحد من ثقة المستثمرين، خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية المطبقة[12]. كما أن للتضخم آثار سلبية على أسعار الفائدة الحقيقية والتكاليف الرأسمالية للمشروعات، وعلى العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالاستهلاك والادخار وغيرها، وهذا ما جعل المحللين الاقتصاديين يعتبرون أن معدلات التضخم هي مؤشر الاستقرار الاقتصادي.

لقد شملت عملية التصحيحات الهيكلية التي شرعت فيها الجزائر منذ 1994 على تحرير الأسعار ومعدلات الفائدة المحددة إداريا، واستبدال نظام الإعانات والدعم الذي يفتقر إلى الفعالية بنظام التحويلات إلى القطاعات المستهدفة. إن تطبيق نظام دعم أسعار السلع الاستهلاكية والذي بلغت تكلفته نسبة 5% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1994 شجع على تراكم المخزونات بغرض المضاربة وحدوث عجوزات وخلق السوق الموازية. بالإضافة إلى ذلك انتشرت ظاهرة تهريب كميات كبيرة من السلع المدعمة إلى خارج الحدود. هذه الوضعية تطلبت التدخل حيث تم إلغاء الدعم وتحرير نظام

الأسعار، بالإضافة إلى إحداث زيادات كبيرة في الأسعار المحددة إداريا. ولقد تضمنت عملية التحرير ورفع الدعم على كل أسعار مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع الإسكان، وأزيلت الضوابط على أسعار التجزئة وعلى هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع والخدمات باستثناء عدد محدود من المنتجات، التي كان من بينها بعض السلع الغذائية الأساسية ومنتجات الطاقة وأجور النقل العام. كما ألغيت هذه الإعانات على مدى السنتين التاليتين مع السماح برفع أسعارها لتصل قيمة تكلفتها البديلة. خلال الفترة من 1994 إلى 1996 اضطرت الحكومة الجزائرية إلى رفع أسعار المنتجات الغذائية والبترولية المدعمة بنسبة تصل في المتوسط إلى 200% حتى تصل الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار الدولية[13].

إن هذه التعديلات والتصحيحات لنظام الأسعار بالجزائر، جعلت نسبة التضخم السنوية تنخفض من 29,05 % في سنة 1994 إلى 5,73 % في سنة 1997 ثم إلى 3,56 % في سنة 2004 (أنظر الشكل 20). هذا الانخفاض الكبير في نسبة التضخم خاصة منذ 1997، جعل أسعار الفائدة للقروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص حقيقية، وهو ما زاد نسبيا في ثقة الخواص المحللين تجاه النظام البنكي الجزائري وساعد على التقييم الحقيقي لعوائد مشروعاتهم.

الشكل (04): التغير في مؤشر أسعار الإستهلاك خلال الفترة: 1994- 2004

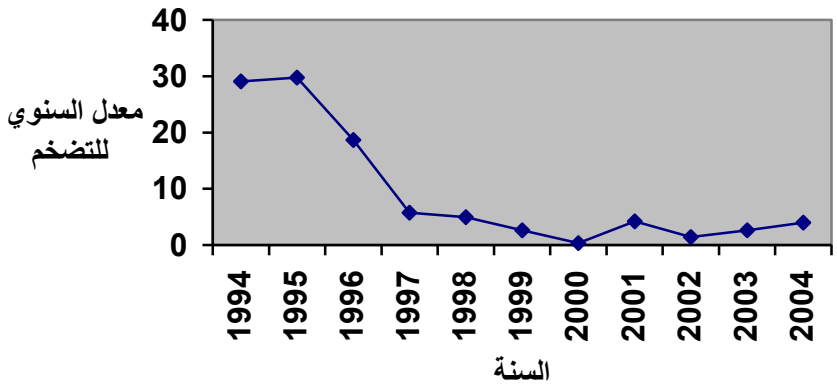

Source: Ministère des Finances, Rapport Annuel, 2004, et IMF Country Report N° 05/50, February 2005.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام تحرير الأسعار قد شمل أسعار المواد الأولية والسلع الرأسمالية المنتجة محليا وأسعار الصرف، وهذا ما ساعد في توضيح الرؤية أكثر لمستقبل المناخ الاستثماري بالجزائر.

الشكل (05): علاقة إستثمار االقطاع الخاص بالتصخم خلال الفترة : 99 - 2004

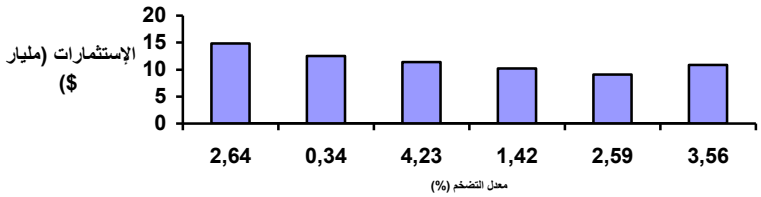

Source: Ministère des Finances Rapport Annuel 2004, Site : www.finances-algeria.org.

إلا أنه وبالنظر للعلاقة بين الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص ومعدلات التضخم التي عرفتها الفترة ما بين 1999 و2004 والمبينة في الشكل أعلاه، فإن الاستجابة قد تكون منعدمة أو ضعيفة جدا. بحيث يمكن ملاحظة تناقص في الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص في الفترة 1999 إلى 2003 رغم تذبذب معدلات التضخم، أما ما يلاحظ في سنة 2004 زيادة في كل من الإنفاق الاستثماري ومعدل التضخم، وهو ما يفسر تجاهل عنصر التضخم في اتخاذ القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص.

II-4 الاستثمار المحلي الخاص والسياسة الضريبية:

تعتبر السياسة الضريبية أداة فعالة في يد الحكومة للتأثير على الطلب الكلي وتوجيهه بما يتناسب والسياسة التنموية للبلد. من هذا المنطلق عمدت الجزائر إلى سن جملة من التشريعات في المجال الضريبي لتشجيع الطلب الاستثماري للقطاع الخاص وتمهيدا لانطلاقة حقيقية للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية.

فبتاريخ 5 أكتوبر1993 صدر المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمارات والذي يرتكز أساسا على[14]

1- تكريس مبدأ الاستثمار الحر العام والخاص الجزائري والأجنبي؛

2- منح ضمانات وامتيازات وتسهيلات محفزة مالية وجمركية للمستثمر دون التمييز بين المقيمين والغير مقيمين؛

3- تقنين استقرار النظام القانوني الجبائي؛

4-حرية انتقال رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح وحماية المستثمرين وحل الخلافات مع الدولة إن وجدت عن طريق اللجوء إلى إجراءات المصالحة والتحكيم؛

5- إنشاء الشباك المتمثل في وكالة ترقية ودعم الاستثمار(APSI)؛

6- إنشاء مناطق حرة تستفيد من نظام تشجيع الاستثمار على أن يتبع هذا النظام بإنشاء سوق حرة للعملات الصعبة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات في إطار هذا المرسوم تتمتع عند إنجازها بالمزايا التالية:

- تخفيض رسم عقود التأسيس وتثبيته بنسبة 5%؛
- إعفاء ملكيتها العقارية من الرسم العقاري؛
- إعفاء مشترياتها العقارية من ضريبة نقل الملكية؛
- إعفاء السلع و الخدمات التي تستخدم في الإنجاز من الرسم على القيمة المضافة؛
- تخفيض نسبة الرسوم الجمركية إلى 3% على السلع المستوردة والمتعلقة بالإنجاز؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري لمدة تتراوح بين 2 و5 سنوات، وفق تقدير وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات وتطبيق نسبة مخفضة على الأرباح المعاد استثمارها بعد انتهاء فترة الإعفاء الأصلية؛
- الإعفاء من الاشتراكات المقررة على أرباب العمل وفقا لقوانين الضمان الاجتماعي؛
- إعفاء المشتريات المحلية التي تخصص لتمويل المنتجات المعدة للتصدير، وكذلك الخدمات المرتبطة بها من الحقوق والرسوم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع التي تقام في المناطق الخاصة والتي تساهم في تنمية المناطق الداخلية تتمتع هي الأخرى ببعض المزايا وأهمها:

- تتحمل الدولة كليا أو جزئيا نفقات الهياكل القاعدية اللازمة أثناء فترة إنجاز الاستثمار؛
- إعفاء الملكيات العقارية الخاصة بالمشروع من الرسم العقاري من تاريخ الاكتساب لفترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات؛
- الإعفاء من ضريبة الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني من تاريخ بدأ النشاط الفعلي؛
- تتحمل الدولة جزئيا أو كليا حصة رب العمل من اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
- أما الاستثمارات في المناطق الحرة فإنها تعفى من جميع الضرائب والرسوم الجمركية مع جواز اختيار نظام ضمان اجتماعي آخر غير محلي.

لقد أعطت هذه الجهود نتائج إيجابية على مستوى مشروعات القطاع الخاص، حيث كما ذكرنا فقد وصل عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في سنة 2004 إلى 72% من مجمع المؤسسات. وفي هذا الإطار يتعين على السلطات الاستمرار في استخدام هذه الأداة على المديين المتوسط والبعيد في تحفيز الطلب الاستثماري للقطاع الخاص، وذلك من خلال التقليص من الضرائب وتعويض حصة الضرائب في الإيرادات العمومية بالزيادة في العوائد البترولية والناتجة من ارتفاع أسعار المحروقات. هذه السياسة ستمكن من تشجيع الاستثمار الخاص خارج قطاع المحروقات والتقليص من البطالة من جهة، والمحافظة على توازن الميزانية العمومية من جهة أخرى.

الخاتمة

إن القطاع الخاص المحلي في الجزائر لازال في طور النمو وتتوسع نشاطاته خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات، وهذا رغم الصعوبات التي لازال يواجهها والمتعلقة بالتمويل ومسألة توفير العقار الصناعي والفلاحي. ومن خلال هذا البحث تم التأكيد على أربعة محددات أساسية للطلب الاستثماري للقطاع

الخاص الجزائري وخاصة في الفترة 1999-2004 وهي سعر الفائدة كمؤشر على أداء السوق النقدية والناتج المحلي الخام كمؤشر على الوفرة الاقتصادية ومعدلات النمو والضرائب كمؤشر على السياسة المالية المتبعة ومعدل التضخم كمؤشر على مدى التحكم في مكونات الاقتصاد الجزائري.

وتبذل السلطات العمومية حاليا المزيد من الجهود لتوفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال الاستمرار في سن القوانين والتشريعات المشجعة والمحفزة على الاستثمار واعتماد برنامج الخوصصة ليشمل قطاع المحروقات، إعادة تأهيل النظام المصرفي، وضع سياسة جبائية تحفيزية والرقابة الصارمة على نظام الأسعار تفاديا للتأثيرات التضخمية.

وتبقى هذه الجهود والمبادرات رهينة وجود إطار فعال يعمل على تنمية ثقافة الاستثمار لدى الخواص والابتعاد عن فكرة الربح السريع المعمول بها في القطاع الخاص الرسمي والموازي والتي لا تخدم القطاع نفسه وتكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد في المديين المتوسط والبعيد.

المراجع

1-Omar Ramadan, Le développement de Secteur Privé, Site : *www.senat.fr/colloalgerie.html*, 2001.

2-Rapport de UNCTAD, Examen de la politique de L'investissement en Algérie 2004, p 83.

3- المجلس الوطني الاقتصادي ولاجتماعي، تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني 2002.

4-Unctad, Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie, 2003, p84.

5- Ministère des PME et l'Artisanat Rapport 2004, Janvier 2005, Site : *www.pmeart-dz.org*.

6- Idem.

7- صالحي صالح" أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2004/3، ص 41.

8- صندوق النقد الدولي، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن 1998، ص 60..

9- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سابق، ص 234.

10-Abdelkarim Wahid, Banques : pour dynamiser l'investissement en Algérie, Janvier 2005 p 02, Site : www.algerie-dz.com.

11-Ministère des PME et Artisanat, op-cit, p 36.

12-Mohamed Abdel Chemingui, What Macroeconomics Factors Explain Algeria's Poor Economic Growth Performance , Kuwaiti Institute for Scientific Research, 2003, p14.

13- صندوق النقد الدولي، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، واشنطن، 1998 ص 69.
14- المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص3.
15- صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف العدد: 2004/3 ص 41.